



عندما نطرح موضوع الشوري لا نقصد الالتزام بهذا الاسم أو هذا المصطلح لمجرد الخصوصية مقابل مصطلح الديمقراطية، أو للتمييز والمخالفة، كما أنتا لا نراه شيئاً مثاليأً أو خيالياً، لا يملك آلية للوصول إلى الهدف المنشود.

نتحدث عن الشوري كعملية سياسية لإدارة الحكم تختلف عن الديمقراطية بشتى أشكالها في الغرب أو الشرق، وعندما أظهرنا بعض عيوب ونواقص الديمقراطية فلأننا نريد أن نعيد لمصطلح الشوري مضمونه الحقيقية كما جاءت في القرآن الكريم، وكما طبّقها الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده. نعيدها ونجهده في تطويرها لتكون بديلاً صحيحاً هي أقرب للصواب ولحسن الاختيار كي نصل إلى أفضل المؤهلين فكريأً وعلمياً وخبرةً، ولا نقلد غيرنا.

ونستورد شيئاً قد نبت في أرض غير أرضنا وطبق على شعوب غير شعوبنا وفي ظروف غير ظروفنا والأسئلة التي يطرحها البعض عندما ننقد الديمقراطية: ما هو البديل؟ هل البديل جاهز؟

ونقول لهؤلاء: لماذا لا نفكّر في البديل من البداية؟ لماذا لا نجتمع ونتحاور ونجهد مع أهل العلم والذكر الخبراء في السياسة والسياسة الشرعية ومقاصد الشريعة، بعض الأمم غير الإسلامية الذين رفضوا الديمقراطية الغربية، أوجدوا بديلاً، قد يكون ناجحاً وقد يكون غير ذلك؛ ولكنهم فكروا في البديل المناسب لهم، أليس من الأولى والأحرى أن يقوم المسلمون بإيجاد النظام المناسب لهم؟

عندما نتحدث عن الشوري فإننا نتحدث عن مبدأ تجري فيه المناقشات والحوار وتبادل الرأي تحت مظلة القيم الإسلامية، وتحري فيه الآراء القرب من العدل والحق الذي تفرضه الشريعة.

نتحدث عن الشوري في مجتمع إسلامي يمارس واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشروط وآداب معروفة، وهو واجب فرضه القرآن على جميع المسلمين وجعلهم مسؤولين فرادى وجماعات عن مراقبة وحراسة الأمن العام للأمة، وهو

واجب له مجالات واسعة في التربية والتعليم والثقافة والإعلام، وفي التشريع والدعوة وال المجالس من أصغر خلية إلى مجلس الشورى) إنه سلوك خلقي شامل، وإنه من خصائص الأمة الإسلامية (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أَخْرَجْتُ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) هذا الواجب هو مصدر صريح للشوري وهو يُطهّر المجتمع من آفتين: الاستبداد من جهة، واستعباد الآخرين من جهة أخرى، فالقضية ليست في شكليات (الدستور) أو (المواد الدستورية) القضية هي في نفسية الفرد وثقافته وعقيدته، فعندما يفقد الفرد شعوره بقيمة إنسان ينتهي كل شيء.

وضع الإسلام حاجزين لمنع تدهور الإنسان، حتى لا تظهر آفة الاستبداد حتى القرآن المسلمين بأن لا يقبلوا بالذل والهوان (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) النساء 96 .

وحتى لا تظهر آفة استعباد الآخرين قال تعالى (تُلَكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْأَعْاقِةُ لِلْمُتَّقِينَ) القصص 83

قد تمنى الديمقراطيات العلمانية الحقوق للإنسان، وتمنحه الضمانات الاجتماعية، ولكنها تتركه عرضة لأمرىء: إما أن يكون ضحية مؤامرات لمنافع خاصة، أو لا مانع عنده من ممارسة الديكتاتورية على الآخرين، أي استعباد الشعوب الأخرى.

نتحدث عن الشوري في مجتمع إسلامي يقرأ القرآن ويرى ما فيه من تشنيع على صنف من الناس يخضعون لتأثير(الملا) ويتبعونهم على غير هدى. وذكر القرآن ضعف هؤلاء التابعين أمام المتبوعين (يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ، قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنْحَنُ صَدَنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ) سبا 30 -

31

(وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَا أَن نَكُفُّ بِاللَّهِ وَتَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا) سبا 32

ماذا نقول عن هذا الاستهواه وعن صنوف هذا التأثير بعيدة الخطير في الحياة العامة وفي العصر الحديث يقوم الإعلام بهذا الدور حين يتحكم بالرأي العام ويسلب الناس تفكيرهم إضافة إلى الزعماء الدجالين، ويظن الفرد أحياناً أنه مستقل حر، ولكن الإعلام يكون قد أثر عليه.

إنها الشوري التي تتعقد داخل المجتمع الإسلامي، وليس مجلساً سياسياً فقط، وإن كان المجلس هو قمّتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **“كَلِمَ رَاعٍ، وَكُلَّ رَاعٍ مَسْؤُلٌ عَنْ رَعِيَتِهِ”** ففي هذا الحديث الشريف تتوزع المسؤولية على الجميع من الأدنى إلى الأعلى، كل فرد، وكل أسرة وكل مجموعة أو تجمع.

نتحدث عن الشوري التي بدأت بالتطبيق العملي في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ثم في عهد الخلفاء الراشدين وهي سوابق دستورية لم يشهدها التاريخ، وقد تمثلت في أنها: ليست وراثية، وأنها سلطة المسلمين عامة، وأن تداول السلطة يمكن أن يأتي بأكثر من وسيلة، وأن الأمة يجوز لها أن تنيب عنها مجموعة هي التي تختار رئيس الدولة، وأن الحكم ليس معصوماً. هذه التجربة نريد أن نستأنفها ونطورها ونقعد لها القواعد والنظم حسب واقعنا وظروفنا.

ثانياً: الشوري في القرآن والسنّة

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في موضعين: في سورة آل عمران بصيغة الأمر للرسول صلى الله عليه وسلم **“فِيمَا رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِظًا الْقُلُبَ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَأْوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا**

عَزَّمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ" آل عمران/ 159 وفي أرجح الأقوال أنها نزلت بعد موقعة (أحد) والآية الثانية التي وردت فيها كلمة الشورى (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنُهُمْ وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) الشورى /

38

وهذه الآية تصف أحوال المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم وكأنها تجعل ممارسة المؤمنين للشورى شيء طبيعي بحكم استجابتهم لربهم وبحكم إقامتهم الصلاة وإنفاقهم مما رزقهم الله، وهي صفة عامة ينبغي أن تلازم جماعة المسلمين في حياتهم العادلة وسلوكهم العادي، وليس أمراً فقط للعلاقات السياسية بل إنها لا تضيع في العلاقات السياسية إلا إذا ضاعت في المجتمع ككل، فالله سبحانه وتعالى عاب على قوم فرعون أنهم أطاعوه (سْتَخَفَ قَوْمٌ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ) الزخرف/ 54 أي هم الذين تسببوا في طغيان فرعون وقبلوا الاستخفاف وقد قص القرآن من أمر مملكة سبا: أنها قالت للملأ من قومها بعد أن اتصلت بكتاب سليمان - عليه الصلاة والسلام - قالت لهم "قَاتَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشَهَّدُونَ" النمل/ 32. والقرآن لا يقص علينا القصص للتفكر بالواقع التاريخية، ولكن ليتعلم الجاهلون، ويتنبه الغافلون، وهو القائل لرسوله صلى الله عليه وسلم: "فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لِعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ" الأعراف/ 176.

فمسؤلية الشورى وحكمها يدور في المجتمع كله، ولا يقتصر على العلاقات السياسية قال أبو هريرة رضي الله عنه: "ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من الرسول صلى الله عليه وسلم. وقد استشار الرسول صلى الله عليه وسلم أربع أنواع من الناس.

استشار كل الناس وهي شورى مفتوحة وتكون غالباً في المسجد، فعل ذلك في التصميم على القتال في بدر، وأخذ برأي الأغلبية في الخروج إلى أحد.

الشورى الثانية كانت لرؤساء الناس، وأوضح مثال هو عندما استشار السعديين (سعد بن معاذ وسعد بن عبادة) في أمر يخص أهل المدينة، وهو إعطاء الأعراب ثلث ثمار المدينة على أن ينسحبوا من تحالف الأحزاب في حصارهم للمدينة (غزوة الخندق) وفي أعقاب غزوة حنين طلب من عموم الجيش أن يبعثوا ممثلي لهم (أعرفاء) فقد جاء في السيرة أن هوازن جاءوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلموا يطلبون رد السبي من جيش المسلمين المنتصرين، فقال لهم الرسول صلى الله عليه وسلم "إِنَا لَا نَدْرِي مِنْ أَذْنِ فِيهِ مَنْ لَمْ يَأْذِنْ فَارْجِعُوهَا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عَرْفَاؤُكُمْ" أي أن الذين سيأذنون برد السبي هم أفراد الجيش الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم فرجع العرفاء إلى الناس وكلموهم فأنذروا وطبيوا، فرد السبي فهذا يدل على أن اختيار الناس ممثلي عنهم للدفاع عن قضيائهم ومطالبهم طريقة صحيحة.

الشورى الثالثة: أهل خبرة في مجال معين، أبدوا رأيهم لخبرتهم، فقد قبل الرسول صلى الله عليه وسلم مشورة سلمان الفارسي رضي الله عنه في حفر الخندق، ومشورة الحباب بن المنذر في مكان النزول في غزوة بدر.

النوع الرابع: أهل الشورى الذين استشارهم الرسول صلى الله عليه وسلم وهم أهل رأي وحنكة وتجربة وسابقة جهاد، وأكثر ما خصّها الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وقال لهما: "لَوْاَنْفَقْتُمَا عَلَى أَمْرِ مَا خَالَفْتُكُمَا".

فالشورى تعتمد على الموضوع المطروح، فهناك موضوعات يستشار فيها أهل الاختصاص، وبعضها يستشار فيها جميع الناس كما فعل عبد الرحمن بن عوف عندما استشار الناس في خلافة عثمان أو علي رضي الله عنهما.

إِلَازَمِيَّةُ الشُّورِيَّةُ وَالْفَرَقُ بَيْنَ الشُّورِيَّةِ وَالْإِسْتِشَارَةِ:

إذا كانت الشورى في الأمور العامة، التي تهم الأمة جمِيعاً مثل اختيار الإمام أو الرئيس، أو حالة السلم وال الحرب والمعاهدات

مع الدول بهذه الشورى إلزامية أي تخضع لرأي الأكثريه. فلم يرو عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه استشار وخالف مضمون الشورى، بل استجاب للشورى رغم مخالفتها لرأيه كما في الخروج إلى أحد، وعندما استشار السعدين في إعطاء أعراب غطفان ثلث ثمار المدينة قال له: ما لهم عندنا إلا السيف، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: هو ذاك وألغى موضوع الاتفاق مع غطفان.

أما صلح الحديبية واعتراض بعض الصحابة عليه، فهذا كان أمراً ريانياً، استنبط الرسول صلى الله عليه وسلم عندما خلأ ناقته (القصواء) أن الله سبحانه وتعالى لا يريد من المسلمين دخول مكة هذا العام وقتل أهله، فهذا الصلح لم يكن أمراً مطروحاً للشورى.

إن أمر الشورى أمر عظيم، وما ضعفت الأمة إلا حين تركته، وقد يظن البعض أن قوله تعالى (وَشَارِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَّمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) آل عمران / 159 لا تعني إلزامية الشورى بل أفضلية الاستشارة، ولكن معنى الآية كما قال الرازبي: "إذا حصل الرأي المتأكد بالمشورة، فلا يجب أن يقع الاعتماد عليه، بل يجب أن يكون الاعتماد على إعانة الله وتسديده وعصمتها، وقد أمر الله تعالى أولي الأنصار بالاعتبار، ومدح المستبطنين (لَعَلَّمَهُ اللَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُمْ) فهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان مأموراً بالاجتهاد إذا لم ينزل عليه وحي، والاجتهاد يتقوى بالانتظار والمباحثة، وقد شاورهم صلى الله عليه وسلم يوم بدر في الأسرى، وكان من أمور الدين"

يقول الشيخ ابن عاشور في تفسير الآية: "الظاهر أن معناه فإذا عزمت على الأمر الذي تشاورهم فيه فافعله وتوكل، ففي الآية إيجاز بحذف متعلق عزمه، وحذف جواب (إذا) استغناء عنهما بما دلّ عليهما من قوله (في الأمر) والذي يتبع مصادر الشرعية ومواردها يدرك أن نصوصها تأبى الاستبداد، وأن الأمر بالشورى للوجوب، ولو فرضنا أن رأي الأغلبية أخطأ في أمر من الأمور، فإن الضرر الناتج عن هذا الخطأ أخف من الضرر الناتج عن ترك مبدأ الشورى وما يتبعه من استبداد الحكام. يقول الشيخ محمد أبو زهرة في موضوع إلزامية الشورى: "خير للجماعات أن تخطئ وهي حرّة الإرادة في أمر نفسها، وأن تتعلم من تجاربها من أن يفرض عليها رأي ولو كان صواباً، فإن ضغط الإرادة وما يتربّ عليه من الضيق. والإعنات والإهراق النفسي أشد ضرراً على حياة الأمة حاضرها ومستقبلها"

ويقول الاستاذ عبدالله ابو عزة: "ال الخليفة لا يكون فريداً أو عملاً بين أفراده، بل يكون واحداً من بين نخبة يتقارب أفرادها تقارباً شديداً في مستواهم، حتى ليكاد يصعب التمييز بينهم، وسيظل من حوله يقاربونه، وستظل حصيلة آرائهم. أكبر من حصيلة رأيه هو منفرداً على الأرجح" ويقول الشيخ رشيد رضا: "أيصرّ كتاب الله بأن الأمر شورى، فيجعل ذلك أمراً ثابتاً مقرراً، ثم يترك المسلمين الشورى لا يطالبون بها وهم المخاطبون في القرآن بالأمور العامة" وإذا كانت الشورى تنصب على أمور ليس فيها نص غالباً، وهي كثيرة ومتشعبة وإذا كان الحاكم ينفذ رأيه لا رأي أهل الشورى، فمعنى هذا أنه خبير في كل شيء، وأنه قد أحاط بكل شيء علماء؟!

بين الشورى والديمقراطية:

نتحدث عن الشورى حيث يجري فيه تبادل الرأي، وتجري فيه التفرقة بين كثرة الأقوال وصواب الأقوال، والصواب هو لأهل الذكر (فاسألو أهل الذكر إن كتم لا تعلمون) الفرد في الشورى هو ضمن أجواء عقدية وأخلاقية، هو عضو في مجتمع له ثقافة وتقالييد، وهو يرى الاختيار جزءاً من واجباته الدينية، الفرد في النظام الديمقراطي الغربي يتبع حزباً من الأحزاب برتضيه حسب برنامجه السياسي، وهذا الفرد لا يهتم كثيراً بدين مرشح الحزب أو عقيدته وانتقامته.

الشوري في النظام السياسي الإسلامي خاضعة للشريعة التي رسمت الحدود التي لا يجوز تجاوزها، فإذا صدر قرار من الأغلبية يخالف مبادئ الشريعة، فإنه سيكون باطلًا ديانةً، والديمقراطية لا تعرف الحدود الثابتة، وحتى الحدود الثابتة التي كانت بالأمس في بلاد الغرب خرقتها البرلمانات المعاصرة أخيراً.

في الشوري حل لمشكلة التلاعب بالقوانين وتعديلها حسب ما يراه السياسيون، إن الواقع التاريخي للأمة الإسلامية يثبت أن الحكم لم يتدخلوا في شؤون اجتهاد العلماء في استنباط الأحكام، أو لا يستطيعون التدخل لأن أمر الفقه والاجتهاد ليس تابعاً لهم، بينما نرى أن الحكم المستبدّين اليوم يصدرون الأحكام والمراسيم ويطلبون من برلماناتهم التصديق عليها.

فالدول الإسلامية وإن لم تمارس الشوري على حقيقتها ولكنها لم تتجّرّأ على إصدار القوانين خارج نطاق الشريعة. في الشوري لا يطرح التصويت العددي مباشرة، بل يستمر الحوار للوصول إلى الإقناع وحتى يصل الأمر إلى الإجماع أو الأكثريّة، وفي الشوري لا بد من شروط معينة في المرشح لمجلس الشوري، شروط تؤهله لأن يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، وأن يكون ممثلاً للأمة في جميع مناحي حياتها، فلا يطمح للوصول إلى هذا المنصب أحد بسبب ما عنده من ثروة أو بسبب ذلقة لسانه أو من من يلتف حوله الناس لعصبية جاهلية.

لقد حدد الإسلام المضامين والمبادئ في أمور الحكم ولم يحدد الهياكل والمؤسسات التي تدير شؤون الناس وهذا يعطي الشوري المرونة والاتساع، ولو حدد الهياكل لوجب أن تتبع في كل مكان وزمان.

الاجتهاد الدائم وتطوير النظم:

إن هذه الفروق وغيرها لا تعني الوصول إلى إجابات نهائية في كل قضية مطروحة، ولكنه الاجتهاد الدائم والاستفادة من الماضي والحاضر دون أن نفقد هويتنا وثقافتنا.

النماذج الجاهزة المستوردة من الخارج لا تصلح للمجتمعات العربية الإسلامية الحديثة، ولا التي تؤخذ حرفيًّا من تراثنا وتاريخنا، لا بد من الاجتهاد وإعمال الفكر وأخذ أوضاعنا الحالية في الاعتبار. وإذا كان الواقع أنه سيكون هناك انتخابات وبرلمان، فمن باب التدرج أن تكون مهمة هذا البرلمان إشرافية على الحكومة ويهتم بالقضايا التنفيذية والإدارية والمالية على ألا تتعارض معارضه صريحة مع الشريعة الإسلامية، ويضاف إلى هذا البرلمان المنتخب رؤساء النقابات لأنهم منتخبون من أعضاء نقاباتهم. ويكون بجوار هذا المجلس مجلس آخر يضم النخبة من علماء الشريعة والبارزين من أهل الاختصاص في السياسة والاقتصاد والإعلام والعلوم العسكرية والطب، وهذا المجلس يصدر القوانين المناسبة تحت مظلة الشريعة، أو يحقق له الاعتراض على القوانين التي يصدرها المجلس الأول إذا كانت مخالفة للشريعة المشكلة التي ستبرز هنا: من الذي يختار هذا المجلس أو كيف يتم اختيار هذا المجلس. وما هي الشروط المطلوبة؟ خاصة وأنه لا سابقة وتجارب في هذا الصدد، وإن كانت الشروط المطلوبة قد كتب فيها مثل قول الإمام الجويني "أن يكون ذا بصيرة منّقدة، من الذين حنكتهم التجارب، البصرون بما يصلح للسياسات"

قال البخاري : " وكان القراء (العلماء) أصحاب مشورة عمر، كهولاً كانوا أو شباناً، وكان وقافاً عند كتاب الله عز وجل "أمر الشروط سهل يمكن الاتفاق عليه."

وأمّا طريقة اختيار المجلس الثاني (مجلس الشوري) فهذا مما يجب الاجتهاد حوله، فقد يكون من خلال لجنة حيادية، بعد أن تستمزج وتسمع لآراء الجمهور الذين يعرفون هؤلاء وعلى صلة بهم وإذا كان السعي هو للتجديد والاجتهاد في وضع الأطر والنظم في أمور الشوري ومن يمثل الأمة، ولا نريد التقليد السهل فإنه من البديهي أن الحكومة المقبولة ليست هي الحكومة

الثيوقратية ولا النظام الديمقراطي ولا الاستبداد، المطلوب هو شيء مختلف الشريعة هي الأساس والشريعة غير جامدة على نصوص قانونية محددة.

إن من الاشكالات التي ترد على أذهان بعض المسلمين ظنهم أن شكل الحكم قد حدد وليس هناك صورة أخرى له، وهذا من الجمود الذي نهى عنه القرآن الكريم، وإن استدعاء صورة معينة وتطبيقها على الواقع دون معرفة خصوصية هذا الواقع وتعقيداته أمر لا يفيينا اليوم. يقول العالم ابن برهان (ت 518هـ) "ان الشرائع سياسات يدبر بها الله عباده، والناس مختلفون في ذلك بحسب اختلاف الأزمنة، فلكل زمان نوع من التدبير وحظ من اللطف والمصلحة تختص به". ويقول العلامة ابن عاشور: "قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم نبوته غير مرجح على تبين من يخلفه في تدبير أمور المسلمين، ولو كان للأمة مصلحة في بيان ذلك لبينه فيما بين، فترك العهد والوصية، لأن الله لم يأمره ببيان ذلك، ولعل حكمة السكوت عن هذا الأمر قصد التوسيعة على الأمة في طرق اختيار ما يليق بحال مصالحها في مختلف الأحوال والأعصار والأقطار، ومن حكمة ذلك أن لا يكون لولي الأمر دالة على الأمة بحق عهد أو وصية بل يكون لها الكلمة في اختيار من يلي أمورها دون شائبة اكراه".

ويقول الشيخ صبحي الصالح: "فالشرع الإسلامي لم يدخل على الناس في معرك الحياة بتطورات مثالية فلم يتمثل في مراحله الأولى جميع الأطوار السياسية التي ستعاقب على أمة الإسلام، وكانت هذه مزية له على كل النظم السياسية في القديم والحديث، وكأنما آثر الإسلام بتركه صورة الحكم بسيطة لا تعقיד فيها أن يتنافس المسلمين في بناء مجتمعهم تبعاً لما يصيّبون من أسباب الحضارة والنماء، فالمهم هو المضمنون، أي تطبيق النظم الإسلامية والعدل الإسلامي، وهذا الذي تحدث عنه ابن تيمية حين طفق يدعو للإصلاح الداخلي في الدولة المملوكية لمواجهة الانقسام والتصدع الداخلي. وقد كان الإمام الطرطوشى مُدركاً لهذه الصعوبات في التطبيق على أرض الواقع، وأنه لا بد من التدرج في ذلك، وقد عاش فترة من حياته في مدينة الإسكندرية التي كانت تحت حكم الدولة العبيدية الباطنية (الفاطمية) يقول رحمه الله: "فلا يقوم السلطان (الحكم) لأهل الإيمان، ولا لأهل الكفر إلا بإقامة العدل النبوى أو ما يشبه العدل النبوى من الترتيب الاصطلاحي " ويعنى بالترتيب الاصطلاحي ما اتفق عليه البشر من السياسة العادلة.

إننا بحاجة لاجتهد في هذه الأمور، ولا نقع فريسة الحلول السهلة ونستورد ديمقراطية (جاهزة) والشوري المطلوبة تحتاج إلى ثقافة معينة وإلى إعداد وتربيّة، حتى يكون حسن الاختيار فقد يظن بعض الناس أن المجتمع الذي عاش فترة معينة تحت حكم ظالم، ثم جاءت حركة إصلاحية أو ثورة على النظام القديم، هذا المجتمع سيتحول الإنسان فيه بشكل مفاجئ إلى إنسان مختلف تماماً عن وضعه السابق وهذا خطأ واضح، فالتحولات لا بد لها من زمن تجري فيه التربية والإعداد، ولا بد من تغطية الهوة بين ما هو ضروري ومطلوب وغاية، وبين ما هو ممكن وتحت سقف الامكانيات. والناس حين يرون التخطيط على مقاييس كبيرة، مع اقتراح الخطوات العملية المباشرة، فإنهم يتشجعون ويغلبون على ما في نفوسهم من التحفظات أو نقص في العلم.

المصادر: